اليمن تشارك في مؤتمر الاتحاد الدولي لرياضة الصم بإيطاليا

كتب/ مطهر هزبر

شاركت بلادنا في المؤتمر الثالث والأربعين للاتحاد الدولي لرياضة الصم التي أقيمت خلال الفتره(١٦- ١٣) من الشهر الجاري في إيطاليا بوفد يرأسه الأخ/أحمد القمراء وعضوية الأخوين / إبراهيم جحاف وخالد شيخ.

حيث طرحت خلال المؤتمر العديد من القضايا التي تتصل بواقع رياضة الصم عالمياً ومستقبل هذه الرياضة على أساس المواهب والإبداعات التي تتكشف للمهستمين بهذا النوع من الرياضات يوماً بعد آخر.

جدير بالذكر أن رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة في بلادنا حققت نجاحات كبيرة واستطاعت المنافسة بشكل إيجابي في العديد من المنافسات الاقليمية والدولية واستطاعت أيضا الحصول على جوائز ومراكز متقدمه على المستويين الاقليمي والدولي.

حيث استطاع ذوو الإعاقة الوصول إلى مراتب متقدمة ضمن مشاركاتهم الخارجية التي جعلت منهم محط اهتمام كافة المعانين بهذا الرياضة على مستوى الداخل والخارج، ومن هنا فكان إشراكهم في مختلف المحافل أمراً لا مناص منه على أساس قدرتهم على التأثير في مضامير التنافس وليس أساس الإشراك لمجرد المشاركة.

الأشخاص ذوو الإعاقة في اليمن قبل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبعدها

2-1

يهمني هنا أن أسجل بأنني اعتمدت ـ في كتابة هذه الورقة ـ بشكل كبير على ورقة سابقة كنت قد كتبتها لاجتماع الندوة البرلمانية الخامسة حول دور البرلمانات العربية في رفع الوعي بتوقيع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتصديق عليها وتطبيقها(الدوحة / قطر ١٤- ١٥ يناير ٢٠٠٩م)، وللأمانة الأكاديمية والعلمية وجب التنبيه إلى أهمية اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن قبل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبعدها.

الدكتور/ محمد ناصر حميد

أولاً: قبل الاتفاقية

من الثابت أن الاهتمام بذوي الإعاقة في اليمن قد بدأت أبجدياته بحلول عام ١٩٥٤م: ففي ذلك العام شهدت مدينة عدن إنشاء أول جمعية لرعاية وتأهيل المكفوفين، وقد كان الهدف من إنشائها تعليمياً أكثر من أي هدف آخر. وبموجب إنشاء هذه الجمعية افتتح في المدينة نفسها أول معهد أو مدرسة لتعليم المكفوفين، حملت على عاتقها إكسابهم العديد من المهارات ذات الصلة بمجال التدريب المهني على وجه الخصوص، وفي تلك الحقبة من التاريخ التحق بالمعهد في عدن عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية وقضوا فيه فترة من سني حياتهم ثم ما لبثوا أن تخرجوا بعدها، وقد حصلوا على دبلومات في صناعة الخيزران وتجليد الكتب وبعض صناعات النسيج وغيرها من الحرف والمهن التي كانت تمكنهم من الوصول إلى عمل يسمح لهم بالحصول على موارد اقتصادية ثابتة قدر الإمكان. وعلى الرغم من اهتمام المعهد والجمعية بهذا الجانب فإن حق التعليم العام لم يكن غافلاً أو متجاهَلاً، يدلنا على ذلك أن تلك الحقبة شهدت تخرج العديد من المكفوفين بعد حصولهم على شهادات التعليم الأولي على وفق ما كان يدرسه الاستعمار البريطاني أو حكومات السلاطين من مناهج تميزت بالعمل على إكساب مهارات أولية أكثر من أي هدف أو فكرة أخرى بأي حال من الأحوال.

وقد ظل اليمن على هذا النحو من التفكير إلى أن حل الربع الرابع من عام ١٩٦٧م، وحينئذ التقى عدد من الطلبة المكفوفين في مدرسة الأيتام بصنعاء باثنين أو ثلاثة من مكفوفين آخرين سبق لهم أن حصلوا على دبلومات في الرعاية الاجتماعية من مركز النور لرعاية وتأهيل المكفوفين بالقاهرة، وكان مما تعلموه في تلك الدورات الكتابة بطريقة النقط البارز (برايل) الخاصة بالمكفوفين، وفي ذلك الاجتماع انطلقت فكرة إنشاء مركز مماثل في صنعاء يجمع صغار السن من ذوي الإعاقة البصرية ويعمل على تعليمهم المنهج المدرسي مع التركيز على تعليمهم القراءة والكتابة بطريقة (برايل) بشكل اعتمد على آلات بدائية وكتب نادرة وقليلة كانت تصلهم من مصر بين الفينة والأخرى، وكانت مجلة المصباح التي كان يصدرها مركز النور بالقاهرة تمثل مصدراً ثقافياً يُحسد عليه كل من بلغ المنى فحصل على نسخة منها ولو مرة واحدة كل عام.

وعلى مدى حوالي عشر سنوات ظل هذا المركز يمارس نشاطاته تحت إشراف اجتماعي من مصلحة الشؤون الاجتماعية والعمل التابعة لوزارة الإدارة المحلية آنذاك على أساس أنها صاحبة الحق فيما يتصل بالجانب الاجتماعي وأهميته في رعاية المكفوفين، يقابله إشراف تعليمي من وزارة التربية والتعليم بوصفها جهة الاختصاص في هذا المجال. وهكذا صار النهج على هذا الحال الذي يغلب عليه مفهوم الرعاية والإحسان. وربما أحست الدولة واجباً يفرضه عليها دستور البلاد الذي يقضي بأن رعاية المواطنين والاهتمام بهم حق على الدولة لا مناص من أدائه في كل زمان ومكان، ومن ثم كان لابد لها من أن تقوم ببعض هذا الحق ولو من قبيل مفهوم أن هذه الفئة من الناس في أمس الحاجة إلى أكبر قدر من الدعم والعون دون النظر إلى أي عائد يمكن أن يعود به تعليمهم أو تأهيلهم على المجتمع في أي مجال من مجالات الحياة. وفي منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين نجح بعض الأشخاص ذوي الإعاقة . ولاسيما المكفوفون منهم على وجه الخصوص . في الوصول إلى مستويات تعليمية عليا مكنتهم من التخرج من الجامعات داخل الوطن وخارجه بجهود وإصرار شخصيين لا يخلوان من تشجيع كان أولئك النفر من الناس يحظون به بين الفينة والأخرى وإن كان بقدر محدود، وبنجاحهم بدأت أفكارهم تتجه نحو التفكير في إنشاء جمعيات خاصة بهم تساعدهم على تطوير فهم المجتمع بحق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاعتراف بقدراتهم الذاتية على وفق مفهوم ثابت رسخ في أعماقهم وحاصله: أن الإعاقة شيء والعجز شيء آخر ولا مجال للجمع بينهما بأي حال من الأحوال.

وعلى الرغم من ذلك فإن مثل هذه الأفكار لم تلاق رواجاً اجتماعياً ولم تحظ بالاستجابة المطلوبة من مسؤولي جهات الاختصاص بالدولة والحكومة، لأن أصحاب تلك الآراء والتوجهات كانوا يواجَهون بأفكار قديمة خلاصتها: أن حق الرعاية تكفله الدولة لكل مواطن بما في ذلك العجزة ومنهم الأشخاص ذوو الإعاقة على النحو الذي كان سائداً آنذاك. وقبل أن ينتهي عقد السبعينيات بعامين شهدت اليمن تغييراً استراتيجياً قاده . باقتدار . فخامة الأخ/ الرئيس علي عبد الله صالح تحوّل به كل شيء بدرجة يصعب وصفها وتفصيلها في مثل هذا الحديث، وحسبنا فيما القصد إيجازه أن نشير إلى أن الرجل قد خص الأشخاص ذوي الإعاقة باهتمام متميز برهن عليه في أكثر من مناسبة حين كان يعبر عن قناعة ثابتة خلاصتها: أن ذوي الإعاقة مواطنون لهم من الحقوق ما لغيرهم وعليهم من الواجبات كل ما يُلزم به الدستورُ والقانونُ أبناءَ المجتمع سواءً بسواء. ومن هنا بدأت مسيرة الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة تأخذ شكلاً آخر جعلهم يأخذون زمام المبادرة بأيديهم فيسهمون في البرمجة والتخطيط وصنع القرارات ذات الصلة بمجالات تعليمهم وتأهيلهم، وبذلك أنشئت الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى بلغت اليوم أكثر من ثمانين جمعية ومنظمة يدير دفة قيادتها الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين الذي عقد مؤتمره التأسيسي في الثامن من شهر إبريل عام ٢٠٠١م. وبمجرد إشهاره بدأ يعمل على تحقيق أهدافه الأساسية التي ننسخها كما جاءت في النظام الأساسي لإنشاء الاتحاد دون تصرف أو تدخل على الإطلاق»:

١- تنسيق الجهود والمصالح المشتركة بين الجمعيات الأعضاء بالاتحاد في إطار تنظيم وتعزيز العلاقات في ما بينها بما يخدم تطوير وتحسين المجالات الخدمية وتبادل المنافع المشتركة والإرتقاء بمسؤولياتها ودورها في الأداء المساهم والفاعل في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- وضع السياسة العامة في عمل الاتحاد بما يتفق مع خطة الدولة وسياستها العامة وذلك من خلال تحديد المؤشرات والمهام الرئيسية على المدى الحاضر ومستقبل العمل الاجتماعي والخدمي والاقتصادي والثقافي والعلمي والمهني والفني المتصل بدور الاتحاد والجمعيات الأعضاء بالاتحاد وبما يلبي ويحقق أهداف الاتحاد والجمعيات ويسهم في توفير أفضل الخدمات الضرورية للمعاقين المنتمين إلى عضوية تلك الجمعيات.

٣- تعزيز النشاط الاجتماعي المساهم لجمعيات المعاقين اليمنيين في عملية التنمية الشاملة وتشجيع إقامة الجمعيات النوعية لمختلف الإعاقات وتفعيل دورها وتوحيد جهودها، وتوجيهها ومساعدتها في تحقيق أهدافها والدفاع عن حقوق أعضائها ورعاية حقوق المعاقين ومصالحهم المنصوص عليها في أحكام قانون رعاية وتأهيل المعاقين وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه الأعضاء. وبالجملة فإن الهدف الأساس هو: دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع دمجاً كاملاً، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد سعت الحكومة بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني إلى سن التشريعات التي تنظم مسيرة ذلك العمل وتحدد اختصاصات كل جهة وتفض ما كان سائداً من اشتباك بين جهات مختلفة أشرنا إليه في بداية سطور هذه الورقة بوضوح. ومنذ عام ١٩٩١م وعقب تحقيق الوحدة اليمنية المظفرة بشهور بدأت الحكومة اليمنية تسير في اتجاه تقنين العمل وسن التشريعات في هذا المجال، وهنا نستعرض بإيجاز بعض تلك القوانين والتشريعات:

١-القرار الجمهوري رقم (٥) الصادر بتاريخ ٩ يناير١٩٩١م بشأن إنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين وتحديد اختصاصاتها. وقد جاء في هذا القرار ما يشير إلى أن اللجنة الوطنية العليا لرعاية وتأهيل المعاقين تتكون من رئيس مجلس الوزراء رئيساً للجنة، أما أعضاؤها فهم ممثلون عن الوزارات والهيئات والمؤسسات والأجهزة ذات العلاقة بالعمل في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن ذلك: وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل، والتربية والتعليم، والصحة العامة والسكان، والإعلام، والتعليم المهني والتدريب الفني، وفوق ذلك فإن اللجنة ضمت في عضويتها مندوبين عن الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم وشخصيات من رجال الأعمال، ثم إن القرار قد أعطى للجنة الحق في أن تستعين بمن ترى أن العمل يستدعي الحاجة إلى الاستعانة به ممن يتمتعون بالخبرات العالية في مجال عملها. وقد حدد القرار مهام اللجنة بأمور أهمها: وضع الاستراتيجية الوطنية في مجال تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعليمهم وتدريبهم...إلخ، وجعل من مهامها التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بهدف منع الازدواجية ورغبة في تحديد الاختصاصات على الوجه المطلوب. ومن مهام اللجنة اقتراح التشريعات التي تراها ضرورية لتقنين العمل في مجال الإعاقة على المستوى الوطني بشكل عام. ومن حق اللجنة -كما جاء في القرار- أن تعقد كل ما تحتاج إليه من اتفاقيات مع مثيلاتها من اللجان والجمعيات والمؤسسات والمنظمات في الدول الشقيقة والصديقة دون استثناء، ولها أن تبرم مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع أي جهة ما دام ذلك في مصلحة إنجاز مهامها على الوجه المطلوب.

٢- القانون رقم (٦١) الصادر بقرار جمهوري بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩م بشأن رعاية وتأهيل المعاقين. لقد جاء هذا القانون ليشكل أهم تشريع شهدته اليمن منذ اهتمامها بالأشخاص ذوي الإعاقة في العصر الحديث، ولعل أهم ما يميز القانون بما في ذلك لائحته التنفيذية . الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٢م . أنه ضمن لذوي الشأن حقوقاً تتراوح بين الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية نوجزها فيما يأتي:

أ- دمج المعاقين في المجتمع باستخدام وسائل التعليم والتوعية والتأهيل والتدريب وغيرها.

ب - الأولوية في التعليم والالتحاق بالجامعات والكليات والمعاهد والمدارس.

ج- توظيفه في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص.

د- الحصول على رخصة قيادة مجاناً.

هـ- تلقي أجهزة تعويضية.

و- الحصول على القروض والامتيازات والتسهيلات عند إنشاء المشاريع الصغيرة.

ز- تخفيض قيمة تذاكر السفر على جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية الداخلية والخارجية إلى ما نسبته (٥٠٪).

ح- إنشاء الجمعيات والنقابات والاتحادات.

ط- الحصول على كامل الرعاية الطبية والتأمين الصحي.

ي- تخصيص نسبة (٥٪) من مجموع الوظائف الشاغرة في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط والتعاوني وكذا (٥٪) في القطاع الخاص.

ك- تدريبه وتأهيله لدى مراكز التأهيل مجاناً.

ل- يمنح شهادة تأهيل أو خبرة بعد اجتيازه الامتحان المقرر بنجاح.

وبما أن هذه الحقوق قد ركزت على مجالات محددة بعينها فإن من قدر له الاطلاع على هذا القانون ولائحته التنفيذية يستطيع أن يجد في موادهما تفصيلات أكثر تتحدث عن دعم معنوي خلاصته: تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على إبراز قدراتهم دون عوائق، ولهم في ذلك أن يفيدوا من مختلف وسائل التوعية والإعلام دون استثناء، وفي هذا المجال نشير إلى أن القنوات التلفزيونية وموجات الإذاعة تعمل على دعم الأشخاص ذوي الإعاقة بنشر أنشطتهم المختلفة وبث سير حية لنماذج أثبتت تفوقاً يستحق أن يقتدى به على الدوام، ولقد كان الشاعر العربي الكبير الأستاذ عبد الله البردوني أحد تلك النماذج التي استطاع الإعلام أن يترك بتقديمها إلى الناس أثراً كبيراً أحدث تحولاً متميزاً في عقول الجماهير. ومن ذلك الدعم المعنوي إشرافهم في مختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية وتمكينهم من السير في أفضل الطرق التي تساعدهم على الثقة بأنفسهم بأعلى درجة يستطيعون الوصول إليها في هذا المجال. ولعل أهم ما يتميز به قانون رعاية وتأهيل المعاقين اليمنيين أنه قد أفاد من ظروف اجتماعية مر بها العالم في أواخر القرن العشرين وتعلم منها، ومع ذلك فإن ثمة أحداثاً تستدعي إعادة النظر في بعض مواده وعلى وجه الخصوص حدث إقرار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي باتت ملء السمع والبصر بين الجميع.

١-القانون رقم (٢) الصادر بقرار جمهوري بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٢م بشأن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين. إن إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين يمثل تجربة يمنية متفردة تميزت بأنها اعتمدت في وجودها على الجهد الذاتي والإسهام المجتمعي الملزم لأصحاب القدرة المالية بأن يخصصوا من دخلهم قدراً معيناً يستخدم في الإنفاق على البرامج والمشاريع ذات الصلة بالعمل في تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الوصول إلى سوق العمل بشهادات وخبرات تؤهلهم للحصول على أعمال ووظائف يمارسون فيها إنتاجاً حقيقياً وفاعلاً يعود على التنمية والاقتصاد بما هما في أمس الحاجة إليه من تطور وازدهار. وعلى مدى سنواته الست أثبت الصندوق أنه يستطيع أن يسوّق تجربة يمنية يمكن الاقتداء بها في وطننا العربي بشكل عام. وفي حديثنا عن هذا الصندوق نشير إلى أن مفهوم الإسهام المجتمعي في تمويله يعني أن موارد الصندوق تُحصَّل -على وفق القانون- في شكل رسوم تدفعها شركات القطاع الخاص ومؤسساته وبيوته التجارية وما في حكمها أو يمارس عملها الاستثماري في القطاعين العام والمختلط على حد سواء، أما مجالات إنفاقه فإنها تتركز في دعم برامج الجمعيات والمراكز والمؤسسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة شريطة أن تكون تلك البرامج جزءاً من العمل على تحقيق دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بوصفهم أفراداً يعيشون فيه ويتعاملون مع متغيراته زماناً ومكاناً دون أن تفرض عليهم أي قيود، ومن هنا وتأسيساً على ما تقدم فقد تم إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين ليحقق أهدافاً نص عليها قانون إنشائه على النحو الآتي:

أ- توفير مصادر مالية للصندوق تتسم بالاستقرار والثبات لدعم المشاريع المختلفة لرعاية وتأهيل المعاقين.

ب- تمويل برامج ومشاريع رعاية وتأهيل المعاقين.

ج- استثمار أموال الصندوق في المشاريع التي تعود بالفائدة المباشرة على المعاقين.

د- الإسهام في تمويل الأنشطة التي تستهدف رعاية وتأهيل المعاقين وفقاً لأحكام المواد (٥،٦،٨) من قانون رعاية وتأهيل المعاقين.

هـ- التنسيق مع الصناديق العاملة في مجال شبكة الأمان الاجتماعي لتوفير الاحتياجات المختلفة للمعاقين ودعم أنشطة الصندوق التي تعود عليهم بالفائدة. وبقراءة تلك الأهداف نجد أنها قد حققت قدراً كبيراً من الانسجام مع الحقوق التي سبق أن أشرنا إليها في الحديث عن قانون رعاية وتأهيل المعاقين، غير أن ما يهمنا في هذا المقام هو أن نشير إلى أن الفترة الوجيزة التي قضاها الصندوق في عمله قد أكدت لنا سلامة النهج الذي سرنا عليه وصحة التفكير الذي اعتمدناه في العمل على إنشاء هذه المؤسسة المتميزة باتفاق. تلك نبذة تميزت بإيجاز شديد عرضنا فيها وضع الأشخاص ذوي الإعاقة قبل دخول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ، وبذلك نخلص إلى نتيجة ثابتة وواضحة هي أن العمل كان يسير على وتيرة التعاون المشترك بين الجميع والرغبة الصادقة في الوصول إلى بعض ما يطمح إلى تحقيقه إخواننا ذوو الإعاقة انطلاقاً من إيماننا بأن الكمال يظل من صفات صاحب الكمال سبحانه وتعالى دون سواه، وعلى الرغم من تلك الجهود فإننا في اليمن نعرف . سلفاً . بأن عملنا لا يزال مرتهناً بمفهوم الرعاية المقننة، وبما أن بلادنا تعد أحد أطراف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد التصديق عليها فإننا على يقين بأن ذلك يلزمنا بالعمل مستقبلاً على الانتقال من هذا المفهوم إلى فلسفة الحق القانوني لنلحق بركب الدول التي نعتقد أنها سبقتنا في هذا المجال، وإذ نقرر ذلك فإننا على قناعة تامة بأن العمل بمفهوم الرعاية المقننة وغير المقننة لا يزال أسلوباً ينتهجه بعض دولنا العربية إن لم نقل كلها دون استثناء. ومن هذا الاجتماع المتميز ندعو إلى أن تتكاتف جهودنا معاً في سبيل الانتقال إلى تنفيذ بنود الاتفاقية دون تأخير وهو ما نسعى إليه في بلدكم اليمن وقد بذلنا في ذلك جهوداً أولية هي مدار حديثنا في الجزء الثاني من الورقة بإذن الله.

● النائب الأول لرئيس المنظمة العربية للمعاقين

منبر الأقوياء

الإعاقة الجسدية وآثارها النفسية

تؤثر الإعاقة الجسدية بشكل كبير على الصحة النفسية للشخص المعاق..فقد يكون للإعاقة الجسدية تأثير إيجابي على بعض المعاقين جسديا بحيث تصبح حافزا مهما ودافعا لتحقيق إنجازات وإبداعات.. حيث يأخذ الفرد المسألة على أنها تحد وأنه قادر على فعل أي شي يريده..وأن الإعاقة لا تقلل من قدرته كإنسان ناجح ولكن البعض يشعر بعد الإعاقة بأنه عالة على أهله وعلى المجتمع وأنه بعد إعاقته أصبح شخصا غير مرغوب به ..فتؤثر هذه المشاعر سلبا على صحته النفسية وتسبب له الإحباط والعزلة الاجتماعية وربما الاكتئاب .. فبهذا تزيد التأثير السيئ على الجسد ..ونحن نعلم أن هناك علاقة طردية بين الصحة النفسية والصحة الجسدية.. كما تمنعه عن القيام بواجبه على أكمل وجه تجاه دينه وأسرته ومجتمعه ..

وكما نعلم أن داخل كل شخص منا طاقه إبداعية كبيرة ربما تحتاج في البعض منا إلى القليل من المساعدة لإخراجها إلى النور .. وهنا يكمن دورنا كأهل وأصدقاء ومجتمع في رفع معنوياتهم أولا ومساعدتهم على استعاده ثقتهم بأنفسهم ومن ثم وضع أقدامهم على أول خطوه من خطوات طريق النجاح .. ومن الأخطاء التي قد نرتكبها بحق الاشخاض ذوي الإعاقه بغير قصد عندما نبالغ في تقديم المساعدة لهم ونبالغ في خوفنا عليهم من أتفه الأشياء ..فبهذا الأسلوب قد نجرح مشاعرهم ونزيد إحساسهم بالذنب تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين..أيضا عندما نشعر نحن بيننا وبين أنفسنا بالخجل من إخراج الشخص المعاق إلى الأسواق مثلا أو المناسبات المختلفه تحسبا لنظرات الشفقة والعطف من الآخرين .. ما يتوجب علينا القيام به هنا هو معاملة هذا الشخص كأي شخص عادي طبيعي ونوضح له أن هذه الإعاقة الجسدية ما هي إلا ابتلاء من رب العالمين واختبار للصبر وأن هذا الشخص مأجور في إعاقته كما قال نبي الرحمة عليه وعلى آله الصلاة والسلام:

(ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ، ولاهم ولا حزن ، ولا أذي ولا غم ؛ حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه)أنه لايجب عليه أن يتوقف عن متابعة حياته ويصبح أسيرا لإعاقته ..فكم من أشخاص أصيبوا بإعاقات بلغية وفقدوا حواسهم الأساسية ولكنهم قدموا أكبر خدمه لدينهم ولمجتمعاتهم التي عجز بعض الأصحاءعن تقديمها.

■عن موقع مجلة الابتسامة

نصائح للتعامل مع ذوي الإعاقة الحركية

تعرف الإعاقة الحركية بأنها اضطراب و خلل غير حسي تمنع الفرد من استخدام جسمه بشكل طبيعي للقيام بوظائف الحياة اليومية.

لذلك فالتعامل مع المعاق حركيا يحتاج إلى استراتيجيات وطرق خاصة حتى لا يشعر بأي إحراج أو إحباط، فالتعامل مع المعاق حركياً بحاجة إلى نوع من الشفافية حتى نبعد عنه الخطر الذي قد يصيبه.

أهم النقاط الأساسية التي يجب مراعاتها في التعامل مع الشخص المعاق حركياً:

- لا تقدم المساعدة للمعاق حركيًا إلا إذا طلب منك ذلك.
- نفذ التعليمات المعطاة من قبل المعاق وخاصة إذا تعاملت معه للمرة الأولى.
- عند الدخول لمكان ضيق لا تقدم المساعدة له لأن ذلك يسبب بعض الإصابات بالنسبة للكرسي المتحرك.
- لا تتعامل مع المعاق حركيًا بشكل مفاجئ. بل لا بد لأي خطوة تخطوها معه أن يكون مخططا لها جيدًا.
- أثمن ما لدى المعاق حركيًا كرسيه أو الأجهزة المساعدة فأحرص على هذه الأدوات والأجهزة المرتفعة الثمن.
- إن تجمُّع الناس حول المعاق حركيا عند نزوله أو صعوده من السيارة كأنه كائن غريب يسبب له إحراجًا.
- لا بد من معرفة الناس لاحتياجات المعاق حركيًا وخاصة فى الأماكن العامة فأتركة يتصرف بحرية دون إحراج.
- لا بد من تعديل البيئة المحيطة بالمعاق حركيا وتسهيل الأماكن للتنقل في بحرية مثل أجهزة الصراف الآلي، فلا بد أن تكون فى مستوى الارتفاع الذي يناسبه.
- يجب الحذر من الانزلاق في حالة الصعود في منطقة منحدرة.
- يجب أن يكون النزول من الخلف وببطء في حالة النزول من منحدر.
- لا تتحدث مع المعاق حركيًا وأنت خلفه بل تحدث معه وجها لوجه.
- إذا احتاج المعاق حركيا مساعدة عند ركوبه السيارة لا بد من وضع يد المرافق تحت إبطه مع حضنه وهو رافع يده ومن ثم رفعه للسيارة.

■عن موقع خلية المعرفة